

التكليف الثاني: نقد ورقة بحثية من حيث: مصطلحات البحث

والدراسات السابقة

اسم المقرر:

دراسات نقدية ١

دراسة بعنوان: المتطلبات التشريعية للتكنولوجيا الرقمية المملكة العربية السعودية
أنموذجاً.

اسم الباحث: بثينة بنت علي بن نور الدين عطوان.

سنة النشر: ٢٠٢٢

١. نقد المصطلحات:

أولاً: الإيجابيات:

١. وضوح التعريفات وسهولتها: جميع المصطلحات صيغت بلغة مباشرة ومفهومة، مما
يسهل على القارئ استيعاب المفهوم بسرعة دون تعقيد لغوي أو اصطلاحي.

٢. الاعتماد على مراجع علمية موثوقة: تم الاستشهاد بمصادر أكاديمية (مثل كريمة
وآخرون، ٢٠١٧، والبار والمريجي، ٢٠١٩)، مما يعزز المصداقية العلمية للتعريفات.

٣. تحديد الجوانب التقنية والاقتصادية للمصطلحات: ركزت التعريفات على الجانب الرقمي
والتقني في المفاهيم، مثل استخدام المنصات الإلكترونية أو شبكات الاتصال، وهو
عنصر أساسي في هذا المجال.

٤. الترتيب المنطقي للمفاهيم: الانتقال من رائد الأعمال الرقمي إلى الاقتصاد الرقمي ثم
الخدمات المصرفية ووسائل الدفع يمثل تسلسلاً فكرياً من العام إلى الخاص.

ثانيًا: السلبيات:

١. غياب العمق التحليلي في المفاهيم: التعريفات مقتضبة وتصف المفهوم وصفًا سطحيًا دون توضيح الأبعاد الاقتصادية أو القانونية أو الاجتماعية لكل مصطلح.
٢. عدم توضيح العلاقة بين المصطلحات: لم يُبيّن كيف يرتبط رائد الأعمال الرقمي بالاقتصاد الرقمي أو كيف تُسهم الخدمات المصرفية الإلكترونية ووسائل الدفع في دعم ريادة الأعمال الرقمية.
٣. ضعف التمييز بين المفاهيم المتقاربة: تعريف “الخدمة المصرفية الإلكترونية” و“وسائل الدفع الإلكترونية” قريبان في المعنى، وكان من الأفضل إبراز الفروق الجوهرية بينهما (مثل أن الأولى تشمل خدمات شاملة، والثانية وسيلة ضمن هذه الخدمات).
٤. قصور في الصياغة اللغوية والتوثيقية: بعض العبارات غير دقيقة نحويًا (مثل “تقتصر صلاحية الدخول إليها على المشاركين فيها وفقًا لشروط العضوية”)، كما أن توثيق المراجع يحتاج إلى تنسيق أدق وفق أسلوب APA.

٢. نقد الدراسات السابقة:

أولاً: الإيجابيات:

١. تنوع الموضوعات وتكاملها: تناولت الدراسات جوانب متعددة من التكنولوجيا الرقمية — مثل الحكومة الإلكترونية، الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المصرفية — مما يعكس شمولية في الطرح واتساع النظرة للموضوع.

٢. حداثة بعض المراجع: تضمنت دراسات حديثة نسبياً (٢٠٢٠ و ٢٠١٨) يُظهر اهتمام الباحث بمواكبة التطورات المعاصرة في المجال الرقمي.

٣. توظيف الدراسات لدعم مشكلة البحث: اختيرت الدراسات بما يخدم الإطار العام للبحث حول التشريعات والتقنيات الرقمية، وهذا يعزز من منطقية تضمينها في الفصل النظري.

٤. توضيح النتائج بعبارات مباشرة: عرضت خلاصة كل دراسة بشكل مختصر وواضح، مما يسهل على القارئ فهم الاتجاه العام لنتائج الباحثين السابقين.

ثانياً: السلبيات:

١. نقص في التحليل النقدي المقارن: اقتصر العرض على تلخيص نتائج الدراسات دون مناقشتها أو المقارنة بينها من حيث المنهج، الأهداف، أو أوجه الاتفاق والاختلاف.

٢. ضعف الترابط مع موضوع البحث الحالي: لم يُوضَّح كيف ترتبط نتائج هذه الدراسات مباشرة بموضوع “المتطلبات التشريعية للتكنولوجيا الرقمية في المملكة العربية السعودية”، مما يقلل من قوة الاستدلال بها.

٣. غياب التوثيق المنهجي الكامل: طريقة توثيق الدراسات غير دقيقة وفق أسلوب APA ،

حيث لا يوجد ذكر للناشر، أو نوع الدراسة (رسالة - بحث - مجلة)، ولا حتى مكان النشر.

٤. افتقار العرض للتسلسل المنطقي: عرض الدراسات جاء متفرقاً دون تصنيف واضح

(مثلاً: دراسات تناولت الحكومة الإلكترونية، وأخرى الجرائم الإلكترونية، وأخرى الخدمات المصرفية)، مما يصعب تتبع الفكرة الرئيسة.

٥. قلة عدد الدراسات: ثلاث دراسات فقط لا تكفي لتكوين قاعدة معرفية متينة، وكان من

الأفضل دعمها بدراسات سعودية أو إقليمية حديثة لتوسيع الإطار التحليلي.

٦. عدم ذكر أوجه التشابه والاختلاف: لم تذكر الباحثة أوجه التشابه والاختلاف بين

دراساتها والدراسات السابقة.